

No. 48635

**Belgium
and
Morocco**

Convention on mutual administrative assistance between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco for the prevention, investigation and repression of customs offences (with annex). Brussels, 4 October 2002

Entry into force: *1 June 2011 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 17 June 2011*

**Belgique
et
Maroc**

Convention d'assistance mutuelle administrative entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières (avec annexe). Bruxelles, 4 octobre 2002

Entrée en vigueur : *1^{er} juin 2011 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 17 juin 2011*

ج- للحصول -حسب الحالات- على التصحيح أو حذف هذه المعطيات إذا ثبت أنها عولجت بعد أن تم خرق مقتضيات المجددة في التشريع الوطني والسماح باتخاذ المبادئ الأساسية المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذا الملحق ،

د- التوفر على وسائل النقد إذا لم يتم الإستجابة لطلب التوصيل أو إن اقتضى الحمال التوصيل ، الإصلاح أو الحذف المشار إليه في الفقرتين ب و ج أعلاه.

١-٥) لا يمكن تجاوز مقتضيات الفقرات ١ ، ٢ و ٤ من هذا الملحق إلا في الحالات التالية :

٢-٥) لا يمكن تجاوز مقتضيات الفقرات ١ ، ٢ و ٤ من هذا الملحق إذا كان تشريع الطرف المتعاقد يحدد ذلك وكان هذا الإستثناء يشكل إجراءا ضروريا داخل مجتمع ديمقراطي ويهدف إلى :

١- حماية أمن الدولة والنظام العام وكذا المصالح النقدية للدولة أو مكافحة المخالفات الجنحية ،

٢- حماية الأشخاص اللذين تعنيهم هذه المعطيات أو حقوق وحرريات الآخرين،

٣-٥) يمكن للقانون أن يحدد الحقوق المشار إليها في الفقرات ٤ ، ب ، ج و د من هذا الملحق فيما يتعلق بالملفات المعلوماتية المتضمنة لمعطيات ذات طابع شخصي تستعمل لغايات إحصائية أو من أجل البحث العملي إذا كان هذا الإستعمال لا يضر بشكل واضح بالحياة الخاصة للأشخاص اللذين تعنيهم هذه المعطيات.

٦) لا يمكن لأي من مقتضيات هذا الملحق أن يفهم منها أنها تحد أو تعترض الإمكانية الممنوحة لطرف متعاقد من أجل إعطاء الأشخاص المعنيين بالمعطيات التي تمهم ، حماية أوسع من هذه المشار إليها في هذا الملحق.

ملحق

المبادئ العامة التي يجب مراعاتها من أجل حماية المعطيات.

١) إن المعطيات ذات الصبغة الشخصية موضوع معالجة معلوماتية ، يجب أن :

أ- يتم تحصيلها ومعالجتها بصورة عادلة وطبقا للقانون ؛

ب- تكون محصورة لغايات محددة وشرعية ولا يمكن استعمالها بطريقة منافية لهذه الغايات ؛

ج- تكون مشخصة وحدية ومعقولة بالنظر للغايات التي وضعت من أجلها ؛

تكون دقيقة ، إن اقتضى الحال ، ومعينة ؛

د- تكون محفوظة بشكل يسمح بتحديد هوية الشخص المتهم وذلك لفترة زمنية لا تتعدى المدة الكافية للمسطرة التي احتفظ من أجلها بهذه المعطيات.

٢) لا يمكن للمعطيات ذات الصبغة الشخصية التي تعطي معلومات حول الإنتساب العرقسي ، والمواقف السياسية أو الدينية أو معتقدات أخرى وكذا المتعلقة بالصحة أو الحياة الجنسية لأي كان ، أن تعالج عن طريق المعلومات اللهم إذا وفر التشريع الوطني ضمانات كافية. تطبق هذه المتقتضيات أيضا على المعطيات ذات الصبغة الشخصية المتعلقة بالأحكام الصادرة في الميدان الجنائي؛

٣) يجب اتخاذ إجراءات أمنية خاصة لضمان حماية المعطيات ذات الصبغة الشخصية والمسجلة في ملفات معلوماتية ضد كل إتلاف غير مرخص أو ضياع عرضي وضد كل اطلاق أو تغيير أو نشر غير مرخص ؛

٤) إن كل شخص يجب أن يكون مؤهلا :

أ- لتحديد ما إذا كانت المعطيات ذات الصبغة الشخصية التي تعنيه هي موضع ملف معلوماتي وكذا الغايات التي تستعمل من أجلها بصفة أساسية وكذا هوية ومكان السكنى المعتاد أو محل عمل الشخص المسؤول عن هذا الملف ،

ب- للحصول في مدة معقولة ، حالا وبدون مصاريف مبالغ فيها ، التأكيد على الوجود المحتمل لملف معلوماتي يحتوي على معطيات ذات طابع شخصي تعنيه وكذا توصيل هذه المعطيات في شكل مفهوم.

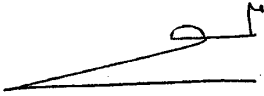
المادة الرابعة عشرة

التطبيق

- ١) إن تطبيق هذه الاتفاقية موكول إلى السلطات الجمركية الوطنية في المغرب من جهة ، والسلطات الجمركية في بلجيكا من جهة أخرى. ولهذا السلطات كامل الصلاحية لاتخاذ الإجراءات والتدابير العملية قصد تطبيقها أخذة بعين الاعتبار ، القواعد المعمول بها في مجال حماية المعلومات ؛
- ٢) يتبادل الطرفان المتعاقدان المشاورات والأخبار حول ترتيبات التطبيق المقررة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ؛
- ٣) تبلغ كل دولة إلى الأخرى استيفاء المساطر الدستورية الضرورية من أجل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تصبح سارية المفعول في اليوم الأول للشهر الثالث الموالي لتاريخ آخر تبليغ ؛
- ٤) ترم هذه الاتفاقية لمدة غير محددة ويمكن لأي دولة إنهاء العمل بها متى شاءت بعد إشعار مكتوب. ويسري وقف العمل بها ستة أشهر بعد تاريخ الإشعار إلى وزارة الشؤون الخارجية للدولة الأخرى ؛
- ٥) بعد انقضاء مدة ٥ سنوات بدءا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبطلب أحد الطرفين ، تجتمع السلطات الجمركية قصد إعادة دراسة هذه الاتفاقية.

تم في بروكسيل بتاريخ في نسختين كل واحدة منهما باللغتين العربية والفرنسية والهولندية وللنصوص الثلاث نفس الحجية القانونية.

عن المملكة المغربية



عن المملكة البلجيكية



المادة الحادية عشرة

استعمال المعلومات

١) إن المعلومات المحصل عليها ، لا يمكن استعمالها إلا لأغراض هذه الاتفاقية ولا يمكن استعمالها لأغراض أخرى دون موافقة كتابية مسبقة من السلطة الإدارية التي منحتها. وتخضع بالإضافة إلى ذلك ، لقيود مفروضة من هذه السلطة ؛

٢) إن الفقرة ١ لا تعيق استعمال المعلومات في إطار دعوات قضائية أو إدارية يتم تحريكها لعدم احترام التشريع الجمركي ؛

٣) يمكن للأطراف المتعاقدة أن تستعمل هذه المعلومات والوثائق المطلع عليها بموجب مقتضيات هذه الاتفاقية كدلائل إثبات في المحاضر والتقارير والإشهادات وكذا إبان المساطر والمتابعات أمام المحاكم.

المادة الثانية عشرة

الخبراء والشهود

١) يمكن السماح لأعوان الإدارة المطلوب منها للمثول في الإطار المحدد في الرخصة المخولة لهم ، كخبراء أو شهود في دعوات قضائية أو إدارية يتم تحريكها بموجب هذه الاتفاقية أمام محاكم الطرف المتعاقد الأخر ، ويمكنهم الإدلاء بأشياء أو وثائق أو نسخ منها مصادق عليها تكون ضرورية لسير المسطرة. يجب أن يبين بدقة طلب المثول ، القضية وصنف وصفة الأعوان التي سوف يذكرون بها؛

٢) يتمتع الأعوان المسموح لهم بالمثول طبقاً للفقرة السابقة بنفس الحماية والمساعدة اللتين يتمتع بهما موظفو جمارك الطرف الآخر المتعاقد بموجب التشريعات الجاري بها العمل فوق تراب هذا الطرف.

المادة الثالثة عشرة

تكاليف المساعدة

١) يتخلى الطرفان المتعاقدان من الجهتين على المطالبة باسترداد المصاريف الناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية ما عدا -إن اقتضى الحال- التعويضات الممنوحة للخبراء والشهود والمترجمين الغير التابعين للمصالح العمومية؛

٢) إذا تطلبت الاستجابة لطلب مساعدة مصاريف مرتفعة وغير عادية ، فإن الطرفان المتعاقدان يتشاوران بشأن تحديد شروط الاستجابة للطلب والطريقة التي تتم بها استيفاء هذه المصاريف ؛

٣) إن التكاليف الناجمة عن تطبيق المادة ٧ الفقرة ٣ و ٤ وكذا المادة ١٢ تكون على عاتق الإدارة المتلمسة.

المادة الثامنة

الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه إيصال المعلومات

١) توصل الإدارة المطلوب منها نتائج الأبحاث إلى السلطة الملتزمة على شكل وثائق ونسخ مصادق للوثائق وتقارير ونصوص مماثلة ؛

٢) إن منح الوثائق المشار إليها في الفقرة ١ يمكن تعويضه بمعلومات تم الحصول عليها وذلك على أي شكل كان ولنفس الأغراض عن طريق المعلومات.

المادة التاسعة

إعفاءات لإلزامية تقديم المساعدة

١) يمكن للطرفين المتعاقدين رفض تقديم المساعدة حسب هذه الاتفاقية إذا كان من شأن هذه المساعدة :

أ- احتمال خرق استقلالية طرف أو آخر ، طلب منه تقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقية ؛

ب- احتمال الإخلال بالنظام العام أو أمن مصالح أخرى أساسية لطرف متعاقد أو لآخر ؛

ج- إقحام قانون غير التشريع الجمركي ؛

د- إفشاء سر صناعي ، تجاري أو مهني .

٢) إذا تقدمت الإدارة الملتزمة بطلب للمساعدة تعلم مسبقاً أنها غير قادرة على تلبيةه لو طلب منها مثله ،

فإنها تثير الانتباه إلى ذلك في طلبها ، وللطرف المطلوب منه حرية القرار في كيفية الرد على الطلب ؛

٣) إذا قوبل الطلب بالرفض ، فيتعين إبلاغ القرار والتعليقات إلى الطرف المتعاقد الأخر.

المادة العاشرة

ضرورة احترام السر

تحضى كل المعلومات المقدمة كيف ما كان شكل تقديمها بطابع السرية. وتخضع لحماية السر المهني وتستفيد بذلك بالحماية التي تتولها لها القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال من طرف الطرف المتعاقد الذي توصل بها.

٢) تتضمن الطلبات المقدمة وفقا للفقرة الأولى ، المعلومات التالية :

أ- السلطة الملتزمة التي تتقدم بالطلب ؛

ب- الإجراء المطلوب ؛

ج- موضوع الطلب ؛

د- التشريع أو الأنظمة وجميع العناصر القانونية المعنية ؛

هـ- إشارات دقيقة وشاملة قدر الإمكان ، عن الأشخاص الذاتيين أو المعنويين

موضوع الأبحاث ؛

و- ملخص للوقائع الجديرة بالذكر والأبحاث التي سبق إنجازها ، ما عدا الحالات المشار إليها في المادة الخامسة.

٣) تقدم الطلبات باللغة الرسمية للسلطة المطلوب منها أو بلغة مقبولة من هذه الإدارة ؛

٤) إذا لم يستوف الطلب هذه الشروط الشكلية المشار إليها أعلاه ، يمكن طلب إصلاحها أو تكملتها ويمكن طلب إجراءات تحفظية.

المادة السابعة

تنفيذ الطلبات

١) تقوم السلطة المطلوب منها المساعدة في حدود اختصاصاتها ووفق مواردها ، من أجل تنفيذ طلب بالمساعدة بما يلزم وكأنها تعمل لحسابها الخاص أو لتلبية طلب جهات تابعة لنفس الطرف المتعاقد وذلك بمنح المعلومات المتوفرة لديها وبإجراء أو الأمر بإجراء أبحاث خاصة. يستري هذا الترتيب أيضا على المصلحة الإدارية التي وجه لها الطلب من طرف الإدارة المطلوب منها المساعدة وذلك عندما لا تستطيع هذه الأخيرة القيام بذلك لوحدها؛

٢) تنفذ طلبات المساعدة وفقا للتشريع والقواعد والتنظيمات القانونية للطرف المتعاقد؛

٣) يمكن للموظفين المسموح لهم من قبل طرف متعاقد وبموافقة الطرف المتعاقد الآخر وفي إطار الشروط التي يحددها هذا الأخير ، تجميع داخل مكاتب الإدارة المطلوب منها أو سلطة أخرى التي تكون تحت إشرافها ، معلومات تتعلق بعمليات مخالفة أو التي من شأنها أن تكون مخالفة للتشريع الجمركي والتي تحتاجها الإدارة الملتزمة لأغراض هذه الاتفاقية ؛

٤) يمكن لموظفي طرف متعاقد وبموافقة الطرف المتعاقد الآخر وفي إطار الشروط التي يحددها هذا الأخير ، بحضور أبحاث تجرى على تراب هذا الأخير.

المادة الرابعة

المساعدة التلقائية

يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساعدة المتبادلة وفقا لتشريعاتهما وتنظيماتها وغير ذلك من الإجراءات القانونية إذا ارتأت أن ذلك ضروري للتطبيق السليم للتشريع الجمركي وخاصة عندما تكون على علم ب :

- عمليات مخالفة أو يشك أنها ستكون مخالفة لهذا التشريع والتي هم الطرف الآخر ؛
- الوسائل الجديدة والمناهج المستعملة للقيام بهذه العمليات ؛
- السلع المعلن عنها أنها موضع نشاط غير قانوني ؛
- الأشخاص الذاتيين أو المعنويين اللذين يعتقد أنهم يقومون أو أنهم قاموا بعمليات مخالفة للتشريع الجمركي ؛
- وسائل النقل التي يعتقد أنها استعملت أو تستعمل أو من الممكن استعمالها للقيام بعمليات مخالفة للتشريع الجمركي.

المادة الخامسة

إبلاغ/تبليغ

يطلب من السلطة المختصة ، تقوم الإدارة المطلوب منها اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية وفق تشريعها من أجل :

- إبلاغ كل وثيقة ؛
- تبليغ كل قرار ، يدخل في نطاق تطبيق هذه الاتفاقية إلى مرسل إليه مقيم أو جاعل مقر مخابراته ، فوق ترابه في هذه الحالة ، تطبق المادة ٦ الفقرة ٣ بعده.

المادة السادسة

شكل ومضمون طلبات المساعدة

١) تقدم الطلبات المشار إليها في هذه الاتفاقية على شكل مكتوب وتكون مرفقة بالوثائق الضرورية التي يمكن من الجواب عليها. وفي حالة الاستعجال ، يمكن قبول الطلبات الشفوية على أن يتم في الحال ، تأكيدها كتابة ؛

- هـ- "مخالفة جمركية" : كل حرق أو محاولة حرق للتشريع الجمركي ؛
و- "سلطة جمركية" :وزارة المالية والاقتصاد والخصخصة والسياحة : الإدارة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية ووزارة المالية : إدارة الجمارك والضرائب بالنسبة للمملكة البلجيكية.

المادة الثانية

مجال المساعدة

- ١- إن الطرفين المتعاقدين يتبادلان المساعدة في الميادين التي تدخل ضمن اختصاصاتهما وفق المعايير والشروط المحددة في هذه الاتفاقية وذلك من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وإثباتها ؛
٢- إن المساعدة في الميدان الجمركي المقدمة بموجب هذه الاتفاقية ، تطبق على كل سلطة إدارية للطرفين المتعاقدين الموهلة لتطبيق هذه الاتفاقية ، ولا تعني التأثير على مقتضيات المساعدة المتبادلة في الميدان الجنحي. كما أنها لا تطبق على المعلومات المحصل عليها بموجب سلطات ممارسة تحت طلب السلطات القضائية شريطة موافقة هذه السلطات.

المادة الثالثة

المساعدة عند الطلب

- ١) بناء على طلب ، تقدم السلطة المطلوب منها للسلطة المتتمسة كل المعلومات المفيدة التي من شأنها التأكيد من التطبيق السليم للتشريع الجمركي خاصة المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تم إثباتها أو التي من المحتمل تحقيقها والتي تكون مخالفة أو من شأنها أن تكون كذلك في ما يخص هذا التشريع ؛
٢) بناء على طلب ، تقوم السلطة المطلوب منها إخبار السلطة المتتمسة عن كون السلع المصدرة من تراب أحد الطرفين المتعاقدين ، قد تم استيرادها داخل تراب الطرف المتعاقد الآخر بصفة قانونية ، مع تحديد إن اقتضى الحال النظام الجمركي ؛

٣) بناء على طلب تقوم الإدارة المطلوب منها ، في إطار تشريعها ، بإجراء مراقبة خاصة على :

أ- الأشخاص الذاتيين أو المعنويين الذين يعتقد أنهم قاموا أو من الأرجح أن يقوموا بعمليات مخالفة للتشريع الجمركي ؛

ب- الأماكن التي تأوي مستودعات للبضائع تكون قد وضعت فيها في ظروف تبعث على الاعتقاد أنها تمول عمليات مخالفة لتشريعات الطرفين المتعاقدين ؛

ج- التحركات المشبوهة للسلع المذكورة من طرف الدولة المتتمسة ؛

د- وسائل النقل التي يعتقد أنها تكون أو قد استعملت للقيام بعمليات مخالفة للتشريع الجمركي.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل
الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها
وزجراها بين المملكة البلجيكية والمملكة المغربية

إن حكومة المملكة البلجيكية ، وحكومة المملكة المغربية ؛
اعتبارا منهما لكون المخالفات للتشريع الجمركي تضر بالمصالح الاقتصادية والجبائية والتجارية
والثقافية لبلديهما على التوالي ؛
واعتبارا منهما بأن مكافحة الغش تكون أكثر فعالية بفضل التعاون الوثيق بين إدارتيهما
الجمركيتين ؛
ومراعاة لتوصية مجلس التعاون الجمركي ، الصادرة بتاريخ ٥ دجنبر ١٩٥٣ .
اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تعاريف

بمقتضى هذه الاتفاقية ، يقصد بـ:

- أ- "التشريع الجمركي" : مجموعة المتعضيات القانونية والتنظيمية المطبقة على تراب الطرفين المتعاقدين الخاصة بالاستيراد والتصدير وعبور أو وضع البضائع تحت أي نظام جمركي بما في ذلك القوانين والمساعدة المقدمة للمصالح الأخرى وكذا إجراءات الحظر والقيود أو المراقبة المطبقة من هذين الطرفين ؛
- ب- "السلطة الملتمسة" : سلطة إدارية مخولة للمشار إليها لهذا الغرض بالطرف المتعاقد والتي تعد طلبا للمساعدة في الميدان الجمركي ؛
- ج- "السلطة المطلوب منها" : سلطة إدارية مخولة للمشار إليها لهذا الغرض بالطرف المتعاقد والتي تتوصل بطلب المساعدة في الميدان الجمركي ؛
- د- "معطيات ذات صبغة شخصية" : جميع المعلومات المتعلقة بشخص ذاتي معروف الهوية أو التي يمكن تحديدها ؛

[DUTCH TEXT – TEXTE NÉERLANDAIS]

BILATERALE OVEREENKOMST
INZAKE
WEDERZIJDSE ADMINISTRATIEVE BIJSTAND
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
HET KONINKRIJK MAROKKO
MET HET OOG OP HET VOORKOMEN, OPSPOREN EN BESTRAFFEN
VAN INBREUKEN OP DE DOUANEWETTEN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIË

EN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK MAROKKO

OVERWEGENDE dat strafbare feiten op het vlak van de douanewetten nadeel toebrengen aan de fiscale, economische, commerciële en culturele belangen van hun respectieve landen,

ERVAN OVERTUIGD dat de strijd tegen strafbare feiten op het stuk van de douanewetten doeltreffender kan worden door een nauwe samenwerking tussen hun douaneautoriteiten,

GEZIEN de relevante instrumenten van de Internationale Douaneraad, in het bijzonder de aanbeveling van 5 december 1953 over de administratieve wederzijdse bijstand,

ZIJN het volgende overeengekomen:

ARTIKEL 1

Definities

Voor de toepassing van deze overeenkomst wordt verstaan onder:

- a) "Douanewetten": geheel van door de douaneautoriteiten toegepaste wettelijke bepalingen en voorschriften die van kracht zijn op het grondgebied van beide overeenkomstsluitende partijen inzake de in-, uit- en doorvoer van goederen, hun plaatsing onder gelijk welke douaneregeling en andere bepalingen die met betrekking tot goederen van kracht zijn en andere maatregelen inzake verboden, beperkingen en controle die beide overeenkomstsluitende partijen hebben aangenomen;
- b) "Verzoekende autoriteit": het bevoegde administratieve orgaan dat hiervoor door een overeenkomstsluitende partij werd aangeduid en een verzoek om bijstand in douanezaken opstelt;
- c) "Aangezochte autoriteit": het bevoegde administratieve orgaan dat hiervoor door een overeenkomstsluitende partij werd aangeduid en aan wie een verzoek om bijstand in douanezaken wordt gericht;
- d) "Persoonsgegevens": de gegevens die betrekking hebben op een natuurlijke persoon die is of kan worden geïdentificeerd;
- e) "Overtreding van de douanewetgeving": iedere schending van de douanewetgeving of poging tot schending van de douanewetgeving;
- f) "Douaneautoriteit": voor Marokko: het Ministerie van Economie en Financiën, Privatisering en Toerisme, de Administratie der Douane en Indirecte Belastingen; voor België: het Ministerie van Financiën, de Administratie der Douane en Accijnzen.

ARTIKEL 2

Toepassingsgebied van de bijstand

1. De overeenkomstsluitende partijen, elk voor de hun toegewezen materies, verlenen elkaar wederzijdse bijstand volgens de bepalingen en voorwaarden die in deze overeenkomst zijn opgenomen ter voorkoming, opsporing en bestrijding van overtredingen van de douanewetgeving.
2. De in deze overeenkomst bepaalde bijstand in douanezaken is van toepassing op alle administratieve organen van de overeenkomstsluitende partijen die bevoegd zijn voor de uitvoering van deze overeenkomst. Deze overeenkomst slaat niet op wederzijdse bijstand inzake strafzaken, noch op inlichtingen die verkregen zijn ingevolge onderzoeken uitgevoerd op vraag van gerechtelijke autoriteiten, behoudens toestemming van deze gerechtelijke autoriteiten.

ARTIKEL 3

Bijstand op verzoek

1. Op vraag van de verzoekende autoriteit deelt de aangezochte autoriteit alle inlichtingen mee inzake de juiste toepassing van de douanewetten en in het bijzonder alle inlichtingen over vastgestelde of voorgenomen handelingen die een overtreding van de douanewetgeving vormen of doen vermoeden.
2. Op vraag van de verzoekende autoriteit, deelt de aangezochte autoriteit mee of goederen die uit het grondgebied van één van de overeenkomstsluitende partijen werden uitgevoerd, op regelmatige wijze in het grondgebied van de andere partij werden ingevoerd en deelt ze tevens, in voorkomend geval, het douanestelsel mee waaronder de goederen werden geplaatst.
3. De aangezochte autoriteit houdt, binnen de grenzen van haar bevoegdheden en op verzoek van de verzoekende autoriteit, een bijzonder toezicht op:
 - a) natuurlijke of rechtspersonen van wie het de verzoekende autoriteit bekend is zij dat zij de douanewetgeving hebben overtreden of ten aanzien van wie het vermoeden bestaat dat zij de douanewetgeving hebben overtreden;
 - b) plaatsen of loodsen waar goederen op zodanige wijze worden opgeslagen dat vermoed wordt dat ze worden gebruikt voor het plegen van feiten die een overtreding vormen op de douanewetgeving van de overeenkomstsluitende partijen;
 - c) verdachte goederenbewegingen waarvan de verzoekende autoriteit meldt dat zij op haar grondgebied het voorwerp uitmaken van een onregelmatig verkeer;
 - d) transportmiddelen, waarvan vermoed wordt dat ze werden of worden gebruikt, of gebruikt kunnen worden voor het plegen van overtredingen van de douanewetten.

ARTIKEL 4

Ongevraagde bijstand

De overeenkomstsluitende partijen, binnen de grenzen van hun wettelijke bepalingen en voorschriften en andere juridische instrumenten, verlenen elkaar wederzijdse bijstand teneinde een correcte naleving van de douanewetgeving te verzekeren en delen elkaar alle inlichtingen mede die betrekking hebben op:

- transacties die een overtreding vormen of waarvan vermoed wordt dat ze een overtreding vormen van de douanewetgeving en die van belang kunnen zijn voor de andere overeenkomstsluitende partij;
- nieuwe middelen of technieken die bij dergelijke transacties gebruikt worden;
- verdachte goederenbewegingen waarvan de verzoekende autoriteit meldt dat zij op haar grondgebied het voorwerp uitmaken van een onregelmatig verkeer;
- natuurlijke of rechtspersonen waarvan vermoed wordt dat zij overtredingen van de douanewetgeving plegen of gepleegd hebben;
- transportmiddelen waarvan vermoed wordt dat ze werden of worden gebruikt, of gebruikt kunnen worden voor het plegen van overtredingen van de douanewetgeving.

ARTIKEL 5

Inzage / mededeling

Op vraag van de verzoekende autoriteit en binnen het kader van hun wettelijke bepalingen, onderneemt de aangezochte autoriteit de nodige stappen om:

- de nodige documenten over te maken;
- elke beslissing mee te delen,

die binnen het toepassingsgebied valt van deze overeenkomst en betrekking heeft op een persoon met woon- of verblijfplaats op haar grondgebied. In voorkomend geval is artikel 6, lid 3 van deze overeenkomst van toepassing.

ARTIKEL 6

Vorm en inhoud van de verzoeken om bijstand

1. De krachtens deze overeenkomst gedane verzoeken gebeuren schriftelijk. De documenten die nodig zijn voor de behandeling van deze verzoeken, moeten bijgevoegd zijn. Indien de toestand dit vereist, kunnen mondelinge verzoeken eveneens aanvaard worden, maar ze moeten schriftelijk worden bevestigd.
2. De overeenkomstig lid 1 van dit artikel gedane verzoeken bevatten de volgende gegevens:
 - a) de douaneautoriteit van wie het verzoek uitgaat;
 - b) de aard van de betrokken procedure;
 - c) het voorwerp en de reden van het verzoek;
 - d) een opgave van de wettelijke bepalingen, voorschriften en juridische instrumenten;
 - e) zo correct en volledig mogelijke gegevens van de natuurlijke of rechtspersonen die het voorwerp uitmaken van de aangevraagde procedure;
 - f) een korte beschrijving van de feiten die zich hebben voorgedaan en de onderzoekshandelingen die reeds werden uitgevoerd, behoudens de gevallen opgesomd in artikel 5.
3. De verzoeken worden gesteld in een officiële taal van de aangezochte autoriteit of in een voor deze administratie aanvaardbare taal.
4. Indien een verzoek niet voldoet aan de voorwaarden die hieronder worden uiteengezet, kan om correctie of aanvulling worden verzocht. Er kunnen echter reeds voorzorgsmaatregelen worden genomen.

ARTIKEL 7

Behandeling van verzoeken

1. Wanneer een verzoek om bijstand wordt ontvangen, geeft de aangezochte autoriteit, binnen de grenzen van haar bevoegdheid en de haar beschikbare middelen, ongeacht ze voor eigen rekening of voor rekening van een andere administratie van dezelfde overeenkomstsluitende partij werkt, de inlichtingen door waarover zij reeds beschikt en neemt ze de nodige maatregelen om de vereiste onderzoeken uit te voeren. Deze bepaling geldt eveneens voor de administratieve dienst van de aangezochte autoriteit waaraan het verzoek werd gericht ingeval deze niet alleen mag handelen.
2. Aan verzoeken om bijstand wordt enkel voldaan binnen de grenzen van de wettelijke bepalingen en voorschriften en de juridische instrumenten van de aangezochte autoriteit.
3. Daartoe gemachtigde ambtenaren van een overeenkomstsluitende partij kunnen met instemming van de andere overeenkomstsluitende partij en onder de door deze laatste vastgestelde voorwaarden, in de kantoren van de aangezochte autoriteit of een autoriteit waarvoor ze verantwoordelijk is, inlichtingen over handelingen die een overtreding vormen of waarvan vermoed wordt dat ze een overtreding vormen van de douanewetgeving en die de verzoekende autoriteit voor de toepassing van deze overeenkomst nodig heeft, inwinnen.
4. Ambtenaren van een overeenkomstsluitende partij kunnen, met instemming van de andere overeenkomstsluitende partij en onder de door die partij gestelde voorwaarden, aanwezig zijn bij onderzoek dat op het grondgebied van deze laatstgenoemde, wordt verricht.

ARTIKEL 8

Vorm waarin de informatie dient te worden verstrekt

1. De aangezochte autoriteit verstrekt de verzoekende autoriteit de resultaten van het onderzoek in de vorm van documenten, voor echt gewaarmerkte afschriften van documenten, rapporten en dergelijke.
2. In plaats van de documenten van lid 1 kan in computers opgeslagen informatie met hetzelfde doel in een willekeurige vorm elektronisch worden toegezonden.

ARTIKEL 9

Gevallen waarin geen bijstand hoeft te worden verleend

1. De beide overeenkomstsluitende partijen hebben het recht de door deze overeenkomst bepaalde bijstand te weigeren wanneer deze bijstand:
 - a) zou kunnen leiden tot een aantasting van de soevereiniteit van de overeenkomstsluitende partij die verzocht werd om bijstand te verlenen op grond van deze overeenkomst;

- b) zou kunnen leiden tot een aantasting van de openbare orde, de nationale veiligheid of andere wezenlijke nationale belangen van een overeenkomstsluitende partij;
 - c) onverenigbaar is met de wettelijke bepalingen, andere dan douanevoorschriften;
 - d) de schending van een industrieel, commercieel of beroepsgeheim tot gevolg heeft.
2. Wanneer de verzoekende autoriteit niet in staat is een gelijksoortig verzoek dat door de aangezochte autoriteit zou zijn ingediend, in te willigen, vermeldt zij dit in de uiteenzetting van haar verzoek. In dergelijk geval heeft de aangezochte autoriteit de algehele vrijheid om over het gevolg dat aan dit verzoek moet worden gegeven, te beslissen.
3. Wanneer aan een verzoek om bijstand geen gevolg kan worden gegeven, wordt de verzoekende autoriteit hiervan onmiddellijk verwittigd aan de hand van een uiteenzetting van de redenen.

ARTIKEL 10

Geheimhoudingsplicht

Alle inlichtingen die ter uitvoering van deze overeenkomst in welke vorm dan ook worden verstrekt, hebben een vertrouwelijk karakter. Ze zijn onderworpen aan het beroepsgeheim en genieten bescherming op grond van de desbetreffende wetten van de verzoekende autoriteit die ze heeft ontvangen.

ARTIKEL 11

Gebruik van de inlichtingen

1. De verkregen inlichtingen mogen uitsluitend voor de doeleinden van deze overeenkomst worden gebruikt en mogen door geen enkele overeenkomstsluitende partij worden gebruikt voor andere doeleinden behalve wanneer de aangezochte autoriteit die deze inlichtingen heeft verstrekt, het gebruik ervan voor andere doeleinden uitdrukkelijk toestaat. Bovendien is het gebruik van deze inlichtingen onderworpen aan de beperkingen die de aangezochte autoriteit oplegt.
2. Het bepaalde in lid 1 vormt geen beletsel voor het gebruik van informatie in gerechtelijke of administratieve procedures die achteraf worden ingesteld wegens niet-naleving van de douanewetgeving. De bevoegde autoriteit die de informatie heeft verstrekt, wordt van een dergelijk gebruik in kennis gesteld.
3. De overeenkomstsluitende partijen kunnen de overeenkomstig het bepaalde in deze overeenkomst verkregen informatie en geraadpleegde documenten als bewijsmateriaal gebruiken in hun processen-verbaal, rapporten en getuigenverklaringen en in gerechtelijke procedures.

ARTIKEL 12

Deskundigen en getuigen

1. Een onder een aangezochte autoriteit ressorterende ambtenaar kan worden gemachtigd, binnen de perken van de hem verleende machtiging, in het rechtsgebied van een andere overeenkomstsluitende partij als getuige of deskundige op te treden in gerechtelijke of administratieve procedures betreffende aangelegenheden waarop deze overeenkomst van toepassing is en daarbij de voor deze procedures noodzakelijke voorwerpen, documenten of voorecht gewaarmerkte afschriften van documenten voor te leggen. In de convocatie dient uitdrukkelijk te worden vermeld over welke aangelegenheid en in welke functie of hoedanigheid de betrokken ambtenaar zal worden ondervraagd.
2. De ambtenaren die gemachtigd zijn op te treden in toepassing van lid 1, genieten, op het grondgebied van de verzoekende autoriteit, dezelfde bescherming en dezelfde bijstand als verleend aan de douaneambtenaren van de andere overeenkomstsluitende partij, in toepassing van de terzake geldende wetgeving op het grondgebied van deze laatste.

ARTIKEL 13

Kosten van de bijstand

1. De overeenkomstsluitende partijen brengen elkaar geen kosten in rekening voor uitgaven die ter uitvoering van deze overeenkomst zijn gemaakt, met uitzondering van de uitgaven en vergoedingen voor deskundigen en getuigen, alsmede van de kosten van tolken die niet in overheidsdienst zijn.
2. Indien het verlenen van de bijstand aanzienlijke buitengewone kosten met zich meebrengt, stellen de overeenkomstsluitende partijen in overleg de voorwaarden vast waarop aan het verzoek gevolg zal worden gegeven en de wijze waarop de kosten zullen worden gedragen.
3. De kosten die voortvloeien uit de toepassing van artikel 7, lid 3 en 4 en van artikel 12, zijn ten laste van de verzoekende partij.

ARTIKEL 14

Uitvoering van het akkoord

1. De nationale douaneautoriteiten van Marokko enerzijds en de nationale douaneautoriteiten van België, anderzijds, zien toe op de tenuitvoerlegging van deze overeenkomst. Deze instanties stellen alle praktische maatregelen en regelingen voor de toepassing van deze overeenkomst vast, rekening houdend met de bepalingen die van kracht zijn op het vlak van de gegevensbescherming.
2. De overeenkomstsluitende partijen raadplegen elkaar en stellen elkaar in kennis van alle uitvoeringsbepalingen die op grond van deze overeenkomst worden vastgesteld.

3. Elke Staat stelt de andere in kennis van de voltooiing van de procedures die door de grondwet ter uitvoering van deze overeenkomst zijn vereist. De overeenkomst treedt in werking op de eerste dag van de derde maand volgend op de datum van de laatste kennisgeving.
4. Deze overeenkomst wordt voor onbepaalde tijd gesloten, maar iedere Staat kan het op elk tijdstip opzeggen door middel van een schriftelijke kennisgeving. De opzegging wordt van kracht zes maanden na datum van kennisgeving aan het Ministerie van Buitenlandse Zaken van de andere Staat.
5. Vijf jaar na de inwerkingtreding van deze overeenkomst en op verzoek van één van de beide partijen komen de douaneautoriteiten bijeen om deze overeenkomst opnieuw te bestuderen.

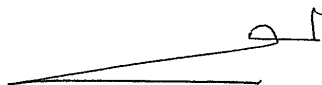
TEN BLIJKE WAARVAN, de ondertekenden, daartoe behoorlijk gemachtigd door hun respectieve regeringen, dit akkoord hebben ondertekend.

GEDAAN te Brussel, op 4 oktober 2002, in twee exemplaren in de Nederlandse, Franse en Arabische taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË :



VOOR HET KONINKRIJK MAROKKO :



BIJLAGE

BASISPRINCIPES DIE MOETEN WORDEN TOEGEPAST IN HET KADER VAN DE GEGEVENSBESCHERMING

1. Gegevens van persoonlijke aard die in een gegevenverwerkend systeem worden opgeslagen, moeten:
 - a) verkregen zijn en verwerkt worden op een gerechtvaardigde wijze in overeenstemming met de wet;
 - b) opgeslagen worden voor welomschreven en wettige doeleinden en mogen niet gebruikt worden op een wijze die onverenigbaar is met doelstellingen van de wet;
 - c) gepast, relevant en redelijk zijn daarbij rekening houdend met het doel waarvoor ze werden opgeslagen;
 - d) nauwkeurig zijn en in voorkomend geval bijwerkt worden;
 - e) opgeslagen worden op zodanige wijze dat de geïdentificeerde persoon niet langer geïdentificeerd kan worden dan nodig voor de procedure waarvoor de gegevens werden opgeslagen.
2. Persoonlijke gegevens die aanwijzingen bevatten over ras, politieke, religieuze of andere overtuigingen, alsmede over de gezondheidstoestand of het seksuele gedrag van eender welk persoon, mogen niet in een gegevenverwerkend systeem worden opgeslagen, tenzij de nationale wetgeving afdoende zekerheden biedt. Deze bepaling is eveneens van toepassing op aanwijzingen van persoonlijke aard inzake eerder opgelopen veroordelingen bij strafzaken.
3. Veiligheidsmaatregelen zullen worden getroffen opdat gegevens van persoonlijke aard die zijn opgeslagen in een gegevenverwerkend systeem zouden gevrijwaard worden van ongeoorloofde vernietiging of toevallig verlies en van onrechtmatige toegang, wijziging of verspreiding.
4. Elke persoon moet voor wat zichzelf betreft, het recht hebben om:
 - a) te achterhalen of gegevens van persoonlijke aard zijn opgeslagen in een gegevenverwerkend systeem, voor welke doeleinden ze hoofdzakelijk werden opgeslagen en welke autoriteit, inclusief de gewone verblijfplaats of het werkadres van de betrokken persoon, verantwoordelijk is voor het bestand;
 - b) zonder wachttermijnen of buitengewone kosten, op geregelde tijdstippen bevestiging te krijgen dat gegevens van persoonlijke aard werden opgenomen in een gegevenverwerkend systeem en dat hem/haar deze gegevens op een aanvaardbare manier kunnen worden overgemaakt;

- c) de verbetering of de verwijdering van deze gegevens te bekomen indien de gegevens op een wijze verkregen zijn die niet strookt met de bepalingen van de nationale wetten ter uitvoering van de basisprincipes vastgelegd in lid 1 en 2 van deze bijlage;
 - d) rechtsmiddelen aan te wenden als er geen gevolg wordt gegeven aan een vraag om inzage, verbetering of verwijdering van gegevens zoals bepaald in b) en c) hierboven.
- 5.1. Afwijking van de bepalingen opgesomd in lid 1, 2 en 4 van deze bijlage is niet mogelijk, tenzij in de hierna bepaalde gevallen.
- 5.2. Afwijking van de bepalingen opgesomd in lid 1,2 en 4 van deze bijlage is mogelijk voor zover de wetgeving van de overeenkomstsluitende partij het voorziet en voor zover het gaat om een afwijking die essentieel is voor een democratische maatschappij omdat ze als doel heeft:
- a) de veiligheid van de Staat en de openbare orde, alsmede de monetaire belangen van de Staat te verzekeren en misdrijven te bestrijden;
 - b) de personen waarop de gegevens betrekking hebben, alsmede de rechten en vrijheden van anderen, te beschermen.
- 5.3. Inzake gegevensverwerkende systemen die gegevens van persoonlijke aard bevatten, bedoeld voor statistische doeleinden of wetenschappelijk onderzoek en waarvan het gebruik geen risico inhoudt op het vlak van de bescherming van de privacy van de personen waarop deze gegevens betrekking hebben, wordt door de wet voorzien dat de rechten opgesomd in lid 4 b), c) en d) van deze bijlage zullen worden beperkt.
6. Geen enkele bepaling van deze bijlage heeft een louter beperkend karakter en doet geen afbreuk aan de mogelijkheid van een overeenkomstsluitende partij om aan de personen waarop de betrokken gegevens betrekking hebben, een hogere mate van bescherming te bieden dan deze bepaald in deze bijlage.

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION D'ASSISTANCE MUTUELLE ADMINISTRATIVE
ENTRE
LE ROYAUME DE BELGIQUE
ET
LE ROYAUME DU MAROC
EN VUE DE PRÉVENIR, DE RECHERCHER ET DE RÉPRIMER
LES INFRACTIONS DOUANIÈRES

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DE BELGIQUE

ET

LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

CONSIDÉRANT que les infractions à la législation douanière portent préjudice aux intérêts économiques, fiscaux, commerciaux et culturels de leurs pays respectifs,

CONSIDÉRANT QUE la lutte contre les infractions serait rendue plus efficace par la coopération étroite entre leurs administrations douanières,

EN ACCORD avec la recommandation du Conseil de coopération douanière sur l'assistance administrative mutuelle du 5 décembre 1953,

SONT convenues de ce qui suit:

ARTICLE 1

Définitions

Aux fins de la présente convention, on entend par:

- a) «**législation douanière**» toute disposition légale ou réglementaire applicable sur le territoire des parties contractantes et régissant l'importation, l'exportation, le transit des marchandises et leur placement sous tout régime douanier, y compris les réglementations et les concours aux autres services ainsi que les mesures d'interdiction, de restriction et de contrôle adoptées par lesdites parties;
- b) «**autorité requérante** », une autorité administrative compétente qui a été désignée à cette fin par une partie contractante et qui formule une demande d'assistance en matière douanière;
- c) «**autorité requise**», une autorité administrative compétente qui a été désignée à cette fin par une partie contractante et qui reçoit une demande d'assistance en matière douanière;
- d) «**données à caractère personnel**», toutes les informations se rapportant à une personne physique identifiée ou identifiable;
- e) «**infraction douanière**», toute violation ou tentative de violation de la législation douanière;
- f) «**autorité douanière**», pour le Maroc, le Ministère de l'Economie, des Finances, de la Privatisation et du Tourisme, Administration des Douanes et Impôts Indirects ; pour la Belgique, le Ministère des Finances, Administration des Douanes et Accises.

ARTICLE 2

Portée

- 1. Les parties contractantes se prêtent mutuellement assistance, dans les domaines relevant de leur compétence, selon les modalités et dans les conditions prévues par la présente convention, en vue de prévenir, rechercher et constater les infractions à la législation douanière.
- 2. L'assistance en matière douanière prévue par la présente convention s'applique à toute autorité administrative des parties contractantes compétente pour l'application de la présente convention. Elle ne préjuge pas des dispositions régissant l'assistance mutuelle en matière pénale. De même, elle ne s'applique pas aux renseignements recueillis en vertu de pouvoirs exercés à la demande des autorités judiciaires, sauf accord de ces autorités.

ARTICLE 3

Assistance sur demande

- 1. A la demande de l'autorité requérante, l'autorité requise communique à celle-ci tout renseignement utile lui permettant de s'assurer que la législation douanière est correctement appliquée, notamment les renseignements concernant les opérations constatées ou projetées qui sont contraires ou sont susceptibles d'être contraires à cette législation.

2. A la demande de l'autorité requérante, l'autorité requise informe celle-ci sur le point de savoir si des marchandises exportées du territoire de l'une des parties contractantes ont été régulièrement importées dans le territoire de l'autre partie, en précisant, le cas échéant, le régime douanier sous lequel les marchandises ont été placées.
3. A la demande de l'autorité requérante, l'autorité requise exerce, dans le cadre de sa législation, une surveillance spéciale sur:
 - a) les personnes physiques ou morales dont il y a lieu raisonnablement de croire qu'elles commettent ou ont commis des opérations contraires à la législation douanière;
 - b) les lieux où les dépôts de marchandises constitués dans des conditions telles qu'elles laissent raisonnablement supposer qu'ils ont pour but d'alimenter des opérations contraires à la législation des parties contractantes;
 - c) les mouvements suspects de marchandises, signalés par l'Etat requérant comme faisant l'objet, dans son pays, d'un trafic illicite;
 - d) les moyens de transport dont il y a lieu raisonnablement de croire qu'ils ont été, sont ou peuvent être utilisés pour effectuer des opérations contraires à la législation douanière.

ARTICLE 4

Assistance spontanée

Les parties contractantes se prêtent mutuellement assistance, conformément à leurs législations, règles et autres instruments juridiques, si elles considèrent que cela est nécessaire à l'application correcte de la législation douanière, en particulier lorsqu'elles obtiennent des renseignements se rapportant:

- à des opérations qui sont contraires ou qui leur paraissent être contraires à cette législation et qui peuvent intéresser l'autre partie contractante;
- aux nouveaux moyens ou méthodes utilisés pour effectuer ces opérations;
- aux marchandises signalées par l'Etat requérant comme faisant l'objet, dans son pays, d'un trafic illicite;
- aux personnes physiques ou morales dont il y a lieu raisonnablement de croire qu'elles commettent ou ont commis des opérations contraires à la législation douanière;
- aux moyens de transport dont il y a lieu raisonnablement de croire qu'ils ont été, sont ou peuvent être utilisés pour effectuer des opérations contraires à la législation douanière.

ARTICLE 5

Communication / Notification

A la demande de l'autorité requérante, l'autorité requise prend, conformément à sa législation, toutes les mesures nécessaires pour:

- communiquer tout document,
- notifier toute décision,

entrant dans le domaine d'application de la présente convention, à un destinataire résidant ou établi sur son territoire. Dans ce cas, l'article 6 paragraphe 3, ci-après, est applicable.

ARTICLE 6

Forme et substance des demandes d'assistance

1. Les demandes formulées en vertu de la présente convention sont présentées par écrit. Elles sont accompagnées des documents jugés utiles pour permettre d'y répondre. Lorsque l'urgence de la situation l'exige, les demandes verbales peuvent être acceptées, mais elles doivent immédiatement être confirmées par écrit.
2. Les demandes présentées conformément au paragraphe 1 comportent les renseignements suivants:
 - a) l'autorité requérante qui présente la demande;
 - b) la mesure demandée;
 - c) l'objet de la demande;
 - d) la législation, les règles et autres éléments juridiques concernés;
 - e) des indications aussi précises et complètes que possible sur les personnes physiques ou morales qui font l'objet des enquêtes;
 - f) un résumé des faits pertinents et des enquêtes déjà effectuées, sauf dans les cas prévus à l'article 5.
3. Les demandes sont établies dans une langue officielle de l'autorité requise ou dans une langue acceptable par cette autorité.
4. Si une demande ne répond pas aux conditions formelles ci-dessus précisées, il est possible de demander qu'elle soit corrigée ou complétée; des mesures conservatoires peuvent cependant être ordonnées.

ARTICLE 7

Exécution des demandes

1. Pour répondre à une demande d'assistance, l'autorité requise procède, dans les limites de sa compétence et de ses ressources, comme si elle agissait pour son propre compte ou à la demande d'autres autorités de la même partie contractante, en fournissant les renseignements dont elle dispose déjà et en procédant ou faisant procéder aux enquêtes appropriées. Cette disposition s'applique également au service administratif auquel la demande a été adressée par l'autorité requise lorsque celle-ci ne peut pas agir seule.
2. Les demandes d'assistance sont satisfaites conformément à la législation, aux règles et autres instruments juridiques de la partie contractante requise.
3. Les fonctionnaires dûment autorisés d'une partie contractante peuvent, avec l'accord de l'autre partie contractante en cause et dans les conditions prévues par celle-ci, recueillir, dans les bureaux de l'autorité requise ou d'une autre autorité dont celle-ci est responsable, des renseignements relatifs aux opérations contraires ou susceptibles d'être contraires à la législation douanière dont l'autorité requérante a besoin aux fins de la présente convention.

4. Les fonctionnaires d'une partie contractante peuvent, avec l'accord de l'autre partie contractante en cause et dans les conditions prévues par celle-ci, être présents aux enquêtes effectuées sur le territoire de cette dernière.

ARTICLE 8

Forme sous laquelle les renseignements doivent être communiqués

1. L'autorité requise communique les résultats des enquêtes à l'autorité requérante sous la forme de documents, de copies certifiées conformes de documents, de rapports et de textes similaires.
2. La fourniture de documents prévue au paragraphe 1 peut être remplacée par celle d'informations produites, sous quelque forme que ce soit et aux mêmes fins, par le moyen de l'informatique.

ARTICLE 9

Dérogations à l'obligation de prêter assistance

1. Les parties contractantes peuvent refuser de prêter leur assistance au titre de la présente convention si une telle assistance:
 - a) est susceptible de porter atteinte à la souveraineté de l'une ou l'autre partie contractante appelée à prêter assistance au titre de la présente convention;
 - b) est susceptible de porter atteinte à l'ordre public, à la sécurité ou à d'autres intérêts essentiels de l'une ou l'autre des parties contractantes;
 - c) fait intervenir une autre réglementation que la législation douanière;
 - d) implique une violation d'un secret industriel, commercial ou professionnel.
2. Si l'autorité requérante sollicite une assistance qu'elle ne pourrait elle-même fournir si elle lui était demandée, elle attire l'attention sur ce fait dans sa demande; il appartient alors à l'autorité requise de décider de la manière dont elle doit répondre à cette demande.
3. Si l'assistance est refusée, la décision et les raisons qui l'expliquent doivent être notifiées, sans délai, à l'autorité requérante.

ARTICLE 10

Obligation de respecter le secret

Tout renseignement communiqué, sous quelque forme que ce soit, en application de la présente convention revêt un caractère confidentiel. Il est couvert par le secret professionnel et bénéficie de la protection accordée par les lois applicables en la matière par la partie contractante qui l'a reçu.

ARTICLE 11

Utilisation des renseignements

1. Les renseignements recueillis ne doivent être utilisés qu'aux fins de la présente convention et ne peuvent être utilisés par une partie contractante à d'autres fins qu'avec l'accord écrit préalable de l'autorité administrative qui les a fournis. Ils sont en outre soumis aux restrictions imposées par cette autorité.
2. Le paragraphe 1 ne fait pas obstacle à l'utilisation des renseignements dans le cadre d'actions judiciaires ou administratives engagées par la suite pour non respect de la législation douanière. L'autorité compétente qui a fourni ces renseignements est informée sans délai d'une telle utilisation.
3. Les parties contractantes peuvent faire état, à titre de preuve, dans leurs procès-verbaux, rapports et témoignages ainsi qu'au cours des procédures et poursuites devant les tribunaux, des renseignements recueillis et des documents consultés conformément aux dispositions de la présente convention.

ARTICLE 12

Experts et témoins

1. Des agents d'une autorité requise peuvent être autorisés à comparaître, dans les limites fixées par l'autorisation qui leur a été accordée, comme experts ou témoins dans le cadre d'actions judiciaires ou administratives engagées dans les domaines relevant de la présente convention, devant les juridictions de l'autre partie contractante, et à produire les objets, documents ou copies certifiées conformes de ceux-ci qui peuvent être nécessaires à la procédure. La demande de comparution doit indiquer avec précision dans quelle affaire, à quel titre et en quelle qualité les agents seront cités.
2. Les agents autorisés à comparaître en application du précédent paragraphe, bénéficient, sur le territoire de l'autorité requérante, de la même protection et de la même assistance que celles accordées aux fonctionnaires des douanes de l'autre Partie contractante par la législation en vigueur sur le territoire de cette dernière.

ARTICLE 13

Frais d'assistance

1. Les parties contractantes renoncent de part et d'autre à toute réclamation portant sur le remboursement des frais résultant de l'application de la présente convention, sauf en ce qui concerne, le cas échéant, les indemnités versées aux experts, témoins, interprètes et traducteurs qui ne dépendent pas des services publics.
2. Si des frais élevés et inhabituels doivent ou devront être encourus pour donner suite à la demande, les parties contractantes se concertent pour déterminer les conditions dans lesquelles la demande sera satisfaite, ainsi que la manière dont ces frais seront pris en charge.

3. Les frais entraînés par application de l'article 7 paragraphes 3 et 4 et de l'article 12, sont à la charge de la partie requérante.

ARTICLE 14

Application

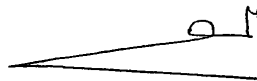
1. L'application de la présente convention est confiée aux autorités douanières nationales du Maroc d'une part et aux autorités douanières nationales de la Belgique d'autre part. Celles-ci décident de toutes les mesures et dispositions pratiques nécessaires pour son application, en tenant compte des règles en vigueur dans le domaine de la protection des données.
2. Les parties contractantes se consultent et s'informent mutuellement des modalités d'application qui sont adoptées conformément aux dispositions de la présente convention.
3. Chacun des deux Etats notifiera à l'autre l'accomplissement des procédures constitutionnelles nécessaires pour l'entrée en vigueur de la présente convention. Celle-ci prendra effet le premier jour du troisième mois suivant la date de la dernière notification.
4. La présente convention est conclue pour une durée illimitée, chacun des Etats pouvant la dénoncer à tout moment par notification écrite. La dénonciation prendra effet six mois après la date de la notification au Ministère des Affaires Etrangères de l'autre Etat.
5. Après cinq années, à dater de l'entrée en vigueur de la présente convention, et à la demande de l'une des parties, les autorités douanières se réunissent en vue de réexaminer ladite convention.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

FAIT à Bruxelles, le 4 octobre 2002, en double exemplaires, chacun en langue française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

POUR LE ROYAUME DE BELGIQUE :

POUR LE ROYAUME DU MAROC :



ANNEXE

PRINCIPES FONDAMENTAUX À APPLIQUER EN MATIÈRE DE PROTECTION DES DONNÉES

1. Les données à caractère personnel faisant l'objet d'un traitement informatisé doivent être:
 - a) obtenues et traitées de manière équitable et conforme à la loi;
 - b) conservées à des fins précises et légitimes et ne pas être utilisées d'une manière incompatible avec ces fins;
 - c) appropriées, pertinentes et raisonnables compte tenu des fins pour lesquelles elles ont été conservées;
 - d) précises et, le cas échéant, tenues à jour;
 - e) conservées sous une forme qui permette d'identifier la personne incriminée pendant un laps de temps qui n'excède pas celui nécessaire à la procédure pour laquelle les données sont conservées;
2. Les données à caractère personnel fournissant des indications sur l'origine raciale, les opinions politiques ou religieuses ou d'autres croyances, ainsi que celles portant sur la santé ou la vie sexuelle de quiconque, ne peuvent pas faire l'objet d'un traitement informatisé, sauf si la législation nationale procure des garanties suffisantes. Ces dispositions s'appliquent également aux données à caractère personnel relatives aux condamnations infligées en matière pénale.
3. Des mesures de sécurité adaptées doivent être prises pour que les données à caractère personnel enregistrées dans des fichiers informatisés soient protégées contre toute destruction non autorisée ou perte accidentelle et contre tout accès, modification ou diffusion non autorisé.
4. Toute personne doit être habilitée:
 - a) à déterminer si des données à caractère personnel la concernant font l'objet d'un fichier informatisé, les fins pour lesquelles elles sont principalement utilisées, et l'identité ainsi que le lieu de résidence habituelle ou le lieu de travail de la personne qui est responsable de ce fichier;
 - b) à obtenir à intervalles raisonnables et sans délais ou frais excessifs confirmation de l'existence éventuelle d'un fichier informatisé renfermant des données à caractère personnel la concernant, ainsi que communication de ces données sous une forme intelligible;
 - c) à obtenir, selon le cas, la rectification ou la suppression de ces données si elles ont été traitées en violation des dispositions prévues par la législation nationale permettant l'application des principes fondamentaux qui figurent aux paragraphes 1 et 2 de la présente annexe;
 - d) de disposer de moyens de recours s'il n'est pas donné suite à une demande de communication ou, le cas échéant, à la communication, la rectification ou la suppression dont il est question aux paragraphes b) et c) ci-dessus.

- 5.1 Il ne peut être dérogé aux dispositions des paragraphes 1, 2 et 4 de la présente annexe, sauf dans les cas ci-après.
- 5.2 Il peut être dérogé aux dispositions des paragraphes 1, 2 et 4 de la présente annexe lorsque la législation de la Partie contractante le prévoit et lorsque cette dérogation constitue une mesure indispensable dans une société démocratique et qu'elle vise à:
 - a) protéger la sécurité de l'Etat et l'ordre public ainsi que les intérêts monétaires de l'Etat ou lutter contre les infractions pénales;
 - b) protéger les personnes auxquelles les données en cause se rapportent ou les droits et les libertés d'autrui.
- 5.3 La loi peut prévoir de limiter les droits dont il est question aux paragraphes 4 b), c) et d) de la présente annexe s'agissant des fichiers informatisés contenant des données à caractère personnel utilisés à des fins statistiques ou pour la recherche scientifique lorsque cette utilisation ne risque manifestement pas de porter atteinte à la vie privée des personnes auxquelles les données en cause se rapportent.
6. Aucune des dispositions de la présente annexe ne doit être interprétée comme limitant ou portant atteinte à la possibilité pour une Partie contractante d'accorder aux personnes auxquelles les données en cause se rapportent, une protection plus large que celle prévue par la présente annexe.

[TRANSLATION – TRADUCTION]

CONVENTION ON MUTUAL ADMINISTRATIVE ASSISTANCE
BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE KINGDOM OF
MOROCCO FOR THE PREVENTION, INVESTIGATION AND
REPRESSION OF CUSTOMS OFFENCES

The Government of the Kingdom of Belgium and the Government of the Kingdom of Morocco,

Considering that offences against customs legislation are detrimental to the economic, fiscal, commercial and cultural interests of their respective countries,

Considering that efforts to combat such offences would be made more effective by close cooperation between their customs administrations,

In accordance with the recommendation of the Customs Cooperation Council on mutual administrative assistance of 5 December 1953,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Convention:

(a) “Customs legislation” shall mean any legal or regulatory provisions applicable in the territories of the Contracting Parties and governing the import, export and transit of goods and their placing under any customs regime or procedure, including regulations and collaboration with other services, as well as measures of prohibition, restriction and control adopted by the Parties;

(b) “Requesting authority” shall mean a competent administrative authority which has been designated by one of the Contracting Parties for that purpose and which makes a request for assistance in a customs matter;

(c) “Requested authority” shall mean a competent administrative authority which has been designated by one of the Contracting Parties for that purpose and which receives a request for assistance in a customs matter;

(d) “Personal data” shall mean all information relating to an identified or identifiable individual;

(e) “Contravention” shall mean any contravention or attempted contravention of customs legislation;

(f) “Customs authority” shall mean, for Morocco, the Customs and Indirect Taxation Administration of the Ministry of Economy, Finance, Privatization and Tourism; for Belgium, the Customs and Excise Administration of the Ministry of Finance.

Article 2. Scope

1. The Contracting Parties shall assist each other, within their areas of responsibility, according to the procedures and under the conditions laid down in this Convention, with a view to the prevention, detection and investigation of operations that contravene customs legislation.

2. Assistance in customs matters, as provided for in this Convention, shall apply to any administrative authority of the Contracting Parties which is competent for the application of this Convention, without prejudice to provisions of law governing mutual assistance in criminal matters. Similarly, it shall not apply to information obtained under powers exercised at the request of a judicial authority, except where that authority so agrees.

Article 3. Assistance on request

1. At the request of the requesting authority, the requested authority shall furnish it with all relevant information to enable it to ensure that customs legislation is correctly applied, including, in particular, information regarding detected or projected operations which contravene or would contravene such legislation.

2. At the request of the requesting authority, the requested authority shall inform it whether goods exported from the territory of one of the Contracting Parties have been properly imported into the territory of the other Party, specifying, where appropriate, the customs procedure applying to the goods.

3. At the request of the requesting authority, the requested authority shall, within the framework of its law, take the necessary steps to ensure surveillance of:

(a) Individuals or corporate entities that may reasonably be believed to be engaging in or to have engaged in operations which contravene customs legislation;

(b) Places where stocks of goods have been assembled in such a way that there are reasonable grounds for supposing that they are intended as supplies for operations which would contravene the customs legislation of the Contracting Parties;

(c) Suspect movements of goods that have been found by the requesting State to be giving rise, in its country, to illicit traffic;

(d) Means of transport for which there are reasonable grounds for believing that they have been, are being or may be used for operations that contravene customs legislation.

Article 4. Unsolicited assistance

The Contracting Parties shall assist each other, in accordance with their respective laws, regulations and other statutory instruments, where they consider that it is necessary to do so for the correct application of customs legislation, in particular where they obtain information relating to:

- Operations which contravene or which appear to them to contravene customs legislation and which may be of interest to the other Contracting Party;
- New means or methods employed in carrying out such operations;

- Goods that have been found by the applicant State to be giving rise, in its country, to illicit traffic;
- Individuals or corporate entities that may reasonably be believed to be engaging in or to have engaged in operations which contravene customs legislation;
- Means of transport for which there are reasonable grounds for believing that they have been, are being or may be used for operations that contravene customs legislation.

Article 5. Delivery/Notification

At the request of the requesting authority, the requested authority shall, in conformity with its laws, take all necessary measures to:

- Deliver any document,
- Notify any decision,

falling within the scope of this Convention to a recipient residing or established in its territory. In such case, paragraph 3 of article 6 below shall apply.

Article 6. Form and substance of requests for assistance

1. Requests under this Convention shall be made in writing. They shall be accompanied by any documents deemed useful for the purpose of enabling compliance with the request. Where the urgency of the situation so requires, oral requests may be accepted, but such requests shall immediately be confirmed in writing.

2. Requests made pursuant to paragraph 1 shall include the following information:

- (a) The authority requesting assistance;
- (b) The measure requested;
- (c) The subject of the request;
- (d) The relevant laws, regulations and other statutory instruments;
- (e) Indications as exact and comprehensive as possible on the individuals or corporate entities that are under investigation;
- (f) A summary of the relevant facts and enquiries already conducted, except in the cases contemplated in article 5.

3. Requests shall be written in an official language of the requested authority or in a language acceptable to that authority.

4. Where a request does not meet the formal conditions set forth above, the requesting authority may be asked to correct or complete it; in the meantime, however, precautionary measures may be ordered.

Article 7. Execution of requests

1. In order to comply with a request for assistance, the requested authority shall proceed, within the limits of its competence and available resources, as though it were

acting on its own account or at the request of other authorities of that same Contracting Party, by supplying information already in its possession and by carrying out appropriate enquiries or arranging for them to be carried out. This provision shall also apply to any other administrative service to which the request has been addressed by the requested authority where the latter cannot act on its own.

2. Requests for assistance shall be met in accordance with the laws, regulations or other statutory instruments of the requested Contracting Party.

3. Duly authorized officials of one of the Contracting Parties may, with the agreement of the other Contracting Party and subject to the conditions laid down by the latter, obtain from the offices of the requested authority or any other authority for which the latter is responsible, information relating to operations contravening or likely to contravene customs legislation and which the requesting authority needs for the purposes of this Convention.

4. Officials of a Contracting Party may, with the agreement of the other Contracting Party involved and under the conditions laid down by the latter, be present at enquiries carried out in the latter's territory.

Article 8. Form in which information is to be communicated

1. The requested authority shall communicate the results of enquiries to the requesting authority in the form of documents, certified copies of documents, reports and the like.

2. The documents provided for in paragraph 1 may be replaced by computerized information produced in any form for the same purpose.

Article 9. Exceptions to the obligation to provide assistance

1. The Contracting Parties may refuse to give assistance as provided for in this Convention where to do so would:

(a) Be likely to prejudice the sovereignty of either Contracting Party whose assistance has been requested under this Convention;

(b) Be likely to be detrimental to public order, security or other essential interests of either Contracting Party;

(c) Involve statutory instruments other than customs legislation;

(d) Violate an industrial, commercial or professional secret.

2. Where the requesting authority requests assistance which it would itself be unable to provide if so requested, it shall draw attention to that fact in its request. It shall then be left to the requested authority to decide how to respond to such a request.

3. If assistance is denied, the decision and the reasons therefor must be notified to the requesting authority without delay.

Article 10. Obligation to observe confidentiality

Any information communicated in whatever form under this Convention shall be of a confidential nature. It shall be covered by the obligation of official secrecy and shall enjoy the protection extended to such information under the relevant laws applicable in the Contracting Party which received it.

Article 11. Use of information

1. Information obtained shall be used solely for the purposes of this Convention and may be used by a Contracting Party for other purposes only with the prior written consent of the administrative authority which furnished the information and shall be subject to any restrictions laid down by that authority.

2. The provisions of paragraph 1 shall not impede the use of such information in any judicial or administrative proceedings subsequently initiated for failure to comply with customs legislation. The competent authority that provided the information shall be informed without delay of such use.

3. The Contracting Parties may, in their records of evidence, reports and testimony and in proceedings and indictments brought before the courts, use as evidence information obtained and documents consulted in accordance with the provisions of this Convention.

Article 12. Experts and witnesses

1. Officials of a requested authority may be authorized to appear, within the limitations of the authorization granted, as experts or witnesses in judicial or administrative proceedings regarding the matters covered by this Convention in the jurisdiction of the other Contracting Party, and to produce such objects, documents or authenticated copies thereof as may be needed for the proceedings. The request for such appearance shall indicate specifically on what matter and by virtue of what title or qualification the official will be questioned.

2. Officials authorized to appear pursuant to the preceding paragraph shall enjoy, in the territory of the requesting authority, the same protection and the same assistance as are available to customs officials of the other Contracting Party under the laws in force in the territory of the latter.

Article 13. Assistance expenses

1. The Contracting Parties shall waive all claims on each other for the reimbursement of expenses incurred pursuant to this Convention, except, as appropriate, for payments to experts, witnesses, interpreters and translators who are not public service employees.

2. If it appears that unusually high expenses will be incurred in complying with the request, the Contracting Parties shall work together to determine under what conditions the request will be met and how the expenses will be paid.

3. Expenses incurred pursuant to article 7, paragraphs 3 and 4, and article 12, shall be borne by the Requesting Party.

Article 14. Implementation

1. The implementation of this Convention shall be entrusted to the national customs authorities of Morocco on the one hand and to the national customs authorities of Belgium on the other. They shall decide on all practical measures and arrangements necessary for its implementation, taking into consideration rules in force in the field of data protection.

2. The Contracting Parties shall consult each other and keep each other informed of the implementation methods and procedures which are adopted in accordance with the provisions of this Convention.

3. Each of the two States shall notify the other of the completion of the constitutional procedures necessary for the entry into force of this Convention. The Convention shall enter into force on the first day of the third month following the date of the last such notification.

4. This Convention is concluded for an unlimited period of time, but either State may terminate it at any time by giving notice in writing. The termination shall take effect six months from the date of notification to the Ministry of Foreign Affairs of the other State.

5. At the end of five years from the date of the entry into force of this Convention, at the request of one of the Contracting Parties, the customs authorities shall meet in order to review the Convention.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Convention.

DONE at Brussels on 4 October 2002 in duplicate in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

DIDIER REYNDERS

For the Kingdom of Morocco:

ABDERAZZAK EL MOSSADEQ

ANNEX
FUNDAMENTAL PRINCIPLES APPLICABLE TO DATA PROTECTION

1. Personal data undergoing computer processing must be:
 - (a) Obtained and processed fairly and lawfully;
 - (b) Kept for explicit and legitimate purposes and not further used in a way incompatible with those purposes;
 - (c) Appropriate, relevant and not excessive in relation to the purposes for which they are collected;
 - (d) Accurate and, where necessary, kept up to date;
 - (e) Kept in a form which permits identification of the person concerned for no longer than is necessary for the procedure for which the data were collected.
2. Personal data revealing racial origin, political or religious opinions or other beliefs, and data concerning a person's health or sex life, may not undergo computer processing except where suitable safeguards are provided by national law. These provisions apply also to personal data relating to criminal convictions.
3. Appropriate security measures must be taken to ensure that personal data recorded in computer filing systems are protected against unlawful destruction or accidental loss and against unauthorized alteration, disclosure or access.
4. Any person must have the right to:
 - (a) Establish whether personal data relating to him are kept in a computer filing system, the purposes for which they are mainly used and the identity and normal place of residence or work of the person responsible for the filing system;
 - (b) Obtain at reasonable intervals, and without excessive delay or expense, confirmation as to the existence of a computer filing system containing personal data relating to him and communication of such data in an intelligible form;
 - (c) Obtain, as appropriate, the rectification or erasure of such data where they have been processed in violation of the provisions laid down by the national legislation applying the fundamental principles contained in paragraphs 1 and 2 of this Annex;
 - (d) Have access to legal remedies if no action is taken on a request for communication or, where appropriate, the communication, rectification or erasure referred to in points (b) and (c) above.
- 5.1 Derogations from the provisions of paragraphs 1, 2 and 4 of this Annex are allowed only in the cases below.
- 5.2 Derogations from the provisions of paragraphs 1, 2 and 4 of this Annex may be allowed where provided for in the legislation of the Contracting Party and where such derogation constitutes a necessary measure in a democratic society and is intended to:
 - (a) Safeguard national security, public order or a State's financial interests or prevent criminal offences;
 - (b) Protect the data subjects or the rights and freedoms of others.

5.3 In the case of computerized filing systems containing personal data used for statistical purposes or scientific research, the rights referred to in paragraphs 4(b), (c) and (d) of this Annex may be restricted by law where such use is clearly unlikely to constitute an invasion of privacy of the data subjects.

6. No provision in this Annex is to be interpreted as restricting or prejudicing a Contracting Party's power to grant data subjects wider protection than that provided for in this Annex.